البلدية القبيلة في الجزائر
مقاربة محلية للواقع السياسي

د. جيلاني كوبيبي معاشو (*)

الملخص: تؤشر المؤسسات المحلية علانية على العلاقة التي تربط المواطن بالدولة بطريقة قانونية تتضمن التواصل والاندماج داخل المجتمع، وتعد البلدية إحدى هذه المؤسسات التي تقف على كل ذلك رغم أنها تشكلت كبنية من خلال القانون المركزي المنبثق عن الدولة والنظام السياسي العام، وتعتبر في جانبها الآخر نتاج إرهاصات المجتمع المعقد، لذلك فإن اقترابنا منها ومن القانون الأساسي هو لمعرفة الشخصية المعنوية التي تشكلها ومعرفة ما إن كانت فعلا تلك الخلية الأساسية التي تشرف على جملة القيم والأعراف الاجتماعية التي غالبا ما تؤطرها القبيلة. ولأن القبيلة بانقساماتها الجزئية تحيلنا إلى الصراعات الكبيرة التي تحتم على ابنها التشيع لطائفته في مواجهة أبناء القبائل الأخرى ويتجلى ذلك مليا عند الأسرة الممتدة والعائلات الكبيرة التي يتم فيها الانحياز في الانتخابات المحلية إلى ابن القرابة أيا كانت ميوله واتجاهاته السياسية فهل أضحت القبيلة أو العائلة هي المحك الذي يطرحه المرشحون بدل البرنامج السياسي؟ لذلك تعتبر هذه المحاولة البحثية إطارا جيدا لمقاربة الموضوع عن قرب وتحديدا من خلال ما يعرضه علينا المجتمع المحلي المقصود هنا بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: البلدية– القبيلة– التمثيل السياسي– الممارسة السياسية– الثقافة المحلية– المجالس الشعبية البلدية– المجتمع المحلي.

(*) دكتوراه في علم الاجتماع السياسى– أستاذ محاضر ورئيس قسم علم الاجتماع– كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– جامعة معسكر.

مقدمة:

اهتمت الدراسات الإستراتيجية الحديثة بمحاولة ترجمة واقع وأفاق الثقافة المحلية لما تمثله من مستويات التعبير الواسعة، ويعتبر المجتمع المحلي تحديدا من أهم الموضوعات التي تستلزم التفكير والتدبير ومتابعة مستجداته، خاصة أن هذه التشكيلات هي واسطة بين القمة التي تمثل النظام الحاكم والقاعدة التي لها نظامها وفلسفتها القائمة على أساس هيئة تقليدية تسمى "الجماعة" أو القبيلة أو العرش والتي لها دورها الكبير في المحك السياسي الذاتي من خلال نشاطه وأساليب عمله، أو من خلال مجابهته للعوامل الخارجية والضغط المتواصل في صيغة رد الفعل. فصيغة التعايش بين النمطين تولد عنها تراكما وثراءً معرفيا يختزنه التاريخ الاجتماعي للمجتمع المحلي وتشهد عليه التجربة الوطنية، لذلك واصلت الجزائر مع السنوات الأولى للاستقلال نسقيه تسيير المجتمع المحلي بصيغة المندوبيات الخاصة لما قبل الاستقلال، وتواصلت الطريقة نفسها إلى غاية 1967 بإبعاد عناصر الفعل السياسي المحلي وإبقاء النمطية المركزية في شكلها المباشر، لأن عملية التمثيل والمشاركة والممارسة كانت تتم عبر قنوات حكومية تمثل حركية المجتمع وتجمد نشاطه الانتخابي، علما أن التمثيل السياسي كان يمر عبر تعيين شخصيات قد تكون محلية وقد لا تكون ،خاصة فيما يتعلق بأول مجلس لأول مندوبية لأن السلطة المحلية كانت مركزة بطريقة مطلقة في يد أول مجلس ثوري وتحت راية التأطير الكولونيالي من حيث الصيغة القاعدية للعمل، أما البداية الأولى للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة في 1967 فكانت تجسيدا لفلسفة الحركية السياسية في جميع مستوياتها بإشراك العنصر المحلي كفاعل يساهم في عملية التنمية والبناء التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة، والتي تميزت بركب قطار الاتجاه العالمي السائد آنذاك في شرق أوربا خاصة وهو الاشتراكية.

وقد لازمت البلدية مختلف المسارات وتكيفت معها حسب ما تشترطه عليها أساليب العمل الإداري والقرارات السياسية.

أولاً: البلدية ومجال المقاربة البحثية

تعتبر البلدية أداة مهمة لدراسة حيثيات النظام السياسي بمتابعة وفهم دواليب الفعل المحلي في كل حالاته، لأنه يلازم هذا النظام ويكون انعكاسا له، لكن الميزة الرئيسية التي يعطيها صيغة الاستثناء هي أنها أحسن فضاء لتجسيد الديمقراطية، كما أقر ذلك واقع المحليات رغم تباين مختلف الجهات، وأثبت ذلك الباحثون من خلال كتاباتهم لسبب وحيد وهو أن نسيج التركيبة الاجتماعية يتميز بخصوصيات ثابتة تبرز عند أي محاولة للفعل أو النشاط، فصدى القبيلة في علاقة أعضائها التضامنية تعيد إنتاج ذلك في الحياة العامة وفي الاستثناءات الخاصة الجاهزة على مستوى الوعي الذي يضمن مشاركة سياسية تأخذ بعين الاعتبار الأطر الفعلية من نظام إداري واقتصادي واجتماعي وثقافي والتي هي في حقيقة الأمر تواصلا طرديا للدولة، لذلك تبنى خطة التنمية الوطنية على تصورات وتمثلات الشخصية الحاكمة على مستوى المجالس الشعبية البلدية التي نرى أن مشاركتها ضرورية للإبداع والتنسيق والتوجيه والمراقبة لمختلف نشاطاتها التي تعتبر مشروعا ينتظر التفعيل الايجابي، من أجل إعداد وتنفيذ المخطط المجتمعي العام: وقد بين القانون بوضوح مسؤوليات القطاع الإداري للبلدية حماية للمؤسسة وتأطيرا لها وفسح المجال نسبيا للممارسة السياسية حسب ما يمتلكه الحاكم المحلي من قدرات ومؤهلات لتدبير شؤون إقليمية. فكلما امتلك الحاكم لقدرات تأهيلية كالحنكة النضالية والتجربة السياسية الاستشارية مكنه ذلك من وضع إستراتيجيته المحددة بآفاق وجب عليه تحقيقها بتدرج إضافة طبعا إلى القدرات التكوينية والتنشئوية التي تعطيه فرصة إثبات الذات، وهذه العملية تنعكس على الشخصية المعنوية التي لها اتجاها سياسيا نموذجيا، لكن هذا وفي حالات بلدياتنا ليس إلزاميا تطبيقه ربما لعدم

توفر هذه الشروط الشخصية أو ربما لتواجد معيقات تحد من خصوبة المجال ولا يعني ذلك انعداما للممارسة السياسية بقدر ما يعني اختلاف الناظرين لشكلها، فواقعيا يجعلنا تفاعل المعطيات المحلية مع ما تقتضيه الظروف السائدة على أعلى مستويات التراتبية السياسية نحاول قدر المستطاع مواكبة مسار هذه المؤسسة.

ثانياً: المسار المنهجي والتقمص الأنثربولوجي للموضوع

لسنا بحاجة إلى التأكيد بأن الدراسات الميدانية ستعود علينا بفهم طبيعة المجتمع المدروس وفهم نظامه ووسائل الضبط فيه، لذلك كانت دراستنا هاته محاولة لتفكيك نسقيه الأفعال الاجتماعية في استمراريتها وفي تغيرها ولكنها كانت محاولة لفهم التراث الثقافي المحلي، وما هيمنة الممارسات القبلية على مستوى مؤسسة البلدية إلا تأكيدا على البنية التحتية لمعتقدات وتصورات وحراك المجتمع. ويعتبر هذا النوع من الدراسات السوسيوانثروبولوجية الوصفية سبيلا لكل ذلك، من خلال المناهج والأدوات المعتمدة والمتمثلة أساسا في :

المنهج البنائي– الوظيفي – LA–METHODE STRUCTURO FONCTIONNALISTE الذي يعتبر من المناهج الأساسية لدراسة المجتمعات المنعزلة والبسيطة ويعتمد على النظرة الشاملة في دراسة المجتمع.

أما اعتمادنا في الدراسة على نظام السلطة أو الرئاسة كممارسة لمجتمع قبلي فإنه يجرنا إلى تحليل البناء القرابي أو التقرب منه على الأقل وكل ما يتبع ذلك من علاقات اقتصادية ووراثة وملكية في العائلة وما يميز نظام السلطة بخاصية التضامن ومساندة الجهة المقدمة للتمثيل، أو بالانشقاق عنها في إطار الوحدة القبلية الانقسامية وهي ميزة قلما وجدناها في حالة مجتمعنا خاصة فيما يتعلق بالممارسة السياسية، لأن نظام الأراضي العقارية الذي كانت تتولد عنه الانقسامات أو تنصهر حوله الخلافات قد ولى مع النظام الكولونيالي، لكن

ممارسة الحق الانتخابي والإدلاء بالأصوات التعبيرية كانت دائما لصالح من ينتمون لنفس العرش أو القبيلة. وتبقى الرؤية الفيبيرية Wébirienne ماكس فيبر، المؤهل النظري والمرجع المركزي الوحيد لبداية السلطة، لذلك تعود هاته القراءة إلى تحليل تفكيكي لشخصية الحاكم ما إن كانت ذات كفاءة وإدارة عالية في تسيير شؤون المجتمع (**عمار بلحسن**– 1999–508)

ففي هذا النسق المجتمعي الذي تتداخل فيه الجوانب القرابية والجوانب السياسية وبدرجة أقل الجوانب الاقتصادية حيث يتبلور القسم المتعلق بالمجتمع القبيلة، الذي يتباين مع التوزع القرابي والسياسي من حيث الحيازة القبلية، ولعل خاصية التساند البنائي تبرز بين النظم الاجتماعية وهذا ما تقف عليه النظرية البنائية بدرجة كبيرة من الوضوح، إضافة إلى اعتمادنا على الطرق التقليدية التي اتبعها الباحثون الأوائل في الانثروبولوجيا– كطريقة الملاحظة بالمشاركة L'OBSERVATION PATICIPANTE أو الاعتماد على المعلومات المستمدة من العارفين بالعادات والتقاليد والمعلومات.

أما الدراسة النظرية للموضوع فقد تميزت بالمنهج التاريخي بوصفه أساسا للكشف عن الحقائق الاجتماعية والبناء المؤسساتي المدروس في مراحل تاريخية محددة في الفترة الكولونيالية وما بعدها، وشملت كذلك محاولة لفهم الفلسفة الاجتماعية للقبيلة بصفة عامة من أجل المقاربة بها، ويعتبر دور التحليل الاجتماعي في هذا المجال دورا علميا محضا، لأنه يقف على تفسير الحقائق وربطها بعضها ببعض للتعرف على العوامل التي أسهمت في استمرار أو تغير هذه النظم سواء من العوامل المحلية التي توجد بداخل المجتمع أو من العوامل الخارجية التي تؤثر فيه. وكذلك محاولة لفهم مظاهر السياسة بكل خصائصها ومميزاتها التي تفرق بين هذه الظاهرة وبين غيرها من الظواهر الجماعية

كالاقتصادية والدينية وغيرها، وإيجاد معايير للتمييز بين الظواهر الاجتماعية التي تكون سياسية تماما وتلك التي لا تكون كذلك (**شبلي أحمد**– 1985، 16).

إن استفادتنا من المنهج الأنثربولوجي تمثلت في الجوانب المتعلقة خاصة بالنظرة البنائية الوظيفية كمرشد أساسي في البحث، حيث تصورنا أن مجتمع الدراسة يعد نسقا مكونا من بناء كل من العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تربط بين أفراد الجماعة وكيف أن هذا البناء يترابط مع أجزائه ترابطا وظيفيا منسقا مع طبيعة النظم الثقافية والاجتماعية فيه ويعمل على تعزيز واستمرارية المجتمع، ويبقى مجال تحكيم الفعالية في تطبيق كل ذلك لتوفير القدر الكافي من الاستقرار شرطا ضروريا لاستمرار الاجتماع البشري المتين والمتزن اتزان الحاكم والوازع الذي يستندون إليه. (**مصطفى القباح**– 1984–405) لكن خصوصية الحاكم العربي وأولويات التغير الاجتماعي التي لها علاقة بالتحولات الاقتصادية في مراحل معينة من التاريخ، جعلت منه قائدا تتمركز فيه الشرعية الفردية التي تتعلق بكل أنواع السلط إذا ما كان حازما وقادرا على فك النزاعات الإدارية وتسوية مسار الشؤون الاجتماعية حسب الطبيعة التي يبتغيها المواطن. ومن بين ما يميز هذا الاتجاه الأنثربولوجي هو اعتماده على التحليلات الكيفية للمعلومات الوصفية التي يتم جمعها من الميدان وهذا لا ينفي أن دراستنا جمعت بين التوجهات السوسيولوجية المعتمدة على النظريات الوضعية المحدثة والتاريخية والأنثويولوجية التي اعتمدت على النظريات البنائية الوظيفية أساسا، ففي الحالة الأولى تتجه الدراسة إلى الوقوف على الجوانب الحضرية التنموية وتتجه في الحالة الثانية إلى الملاحظة بالمعايشة أو المشاركة كأداة لجمع البيانات، خاصة وأن ميزة البحث العلمي هي جمع ما يمكن من المعلومات العلمية الدقيقة حول المشكلة التي يعيشها أو يعاني منها المجتمع، وذلك من أجل الوصول إلى سياسة تنموية منبثقة من المجتمع ذاته تتفق مع طبيعته، ومثل هذه المجتمعات تستخدم العلم والمعرفة

والوعي والطموح مع القدرة على العمل والخلق والإبداع والإنتاج وتسخر ما في البيئة لصالحها.

لقد تم جمع البيانات من المفحوصين باستعمال وسيلتي الملاحظة والأسئلة الموحدة التي طرحت شفهيا وسجلت إجاباتها، ولأن طريقة الأسئلة والإجابة عليها كانت الوحيدة في جمع المعطيات من الميدان، ركزنا على الملاحظة في حالات كانت المشاركة ببقائنا الرسمي بمؤسسة البلدية لإجراء شبه تربص يتعلق بالبحث والإطلاع على الأرشيف وبالمشاركة كذلك في تأطير بعض العمليات الانتخابية التي جرت على مستوى مراكز انتخاب بلديتنا بتتبع مراحل العملية ومكاشفة الرأي المحلي حولها، وما زادنا اهتماما بهذا النوع من أنواع الملاحظة هو الإقبال الكبير للمنتخبين على المحليات وفي كل الظروف وعزوفهم النسبي على عمليات الاقتراع الأخرى. وكان للملاحظة بدون المشاركة في بحثنا كذلك دورا في مراقبة وتتبع الأحداث وتقصي الحقائق من أفواه المواطنين بشكل مجاني، حيث مكننا ذلك من متابعة سلوكياتهم الطبيعية والواقعية دون تكلف. أما فيما يتعلق بأسئلة المقابلة التي وجهناها إلى أفراد عينتنا الانتقائية، فجاءت بالحوار الصريح وبطبيعتها المقننة لأنها مست بعض المسئولين في مجتمع الدراسة خاصة الهيئة المستخدمة في مصالح إدارة البلدية وبعض أعوان الإدارة بالدائرة وبعض المثقفين من أساتذة وإطارات وكذا العارفين بدواليب حركية المجتمع.

ثالثاً: المجالس الشعبية المحلية والبنية الثقافية

أ- تبيئة الواقـــــع الاجتماعـــي:

إن بحثنا الذي يتمثل في تتبع كيفية تشكل المجالس الشعبية البلدية ومسايرة صيغ عملها داخل المجتمع بخصوصياته الذاتية وتركيبته الاجتماعية المتجانسة التي خضعت عبر التاريخ للنظام الكولونيالي، وهي اليوم تتابع عن قرب تحولات الساحة السياسية وهذا ما يجعلنا نعرج على البيئة الاجتماعية والسياسية التي

عاشها الوطن ونجد صداها انعكاسا لطبيعة المجتمع المحلي، كما أننا نقر عبر قناعتنا العلمية أن المجتمع كلما كان أكثر تقنية في تركيبته وصيرورته كلما كانت السياسة واجهة لعرض الأنماط والاهتمامات الاجتماعية المحدودة لذلك، ووجب علينا تحليل طبيعة القانون المستعمل للتعرف على نمطية التسيير المحلي ومعرفة مدى نجاحه وفعاليته مع الطاقات الاجتماعية التي لا تستغل بطريقة مباشرة في إنتاج هذا القانون، لذلك يركز البحث على ميكنيزمات الاختيار والممارسة السياسية للطاقم الذي يؤطر البلدية في كيفية نشاطها الداخلي بين مختلف أعضائها أي الحكام المسئولين على تسير الأعمال الإدارية والشؤون السياسية، وكذلك الإداريين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع المواطنين. ويتركز البحث كذلك على القانون العام والداخلي للبلدية، وللوقوف على حقيقة كل ذلك اعتمدنا على دليل المقابلة التكميلي (Entretien complémentaire) إضافة إلى تحليل مضمون الخطب التي تحصلنا عليها (L'analyse de contenu) فمستجوبونا هم مجموع مستخدمي البلدية التي نقوم بدراستها لبقائهم ولمدة طويلة داخل المؤسسة المدروسة في احتكاك متواصل مع العمال والحكام والمواطنين، فهم يحملون تصورات قابلة للتحليل والفهم لأن مركزاتها عقلانية وواقعية تحبذ كل ما هو قدرات إيجابية ومؤهلات عملية للممارسة والإشراف على هذه المؤسسة ومنه على مواطني المجتمع. إضافة إلى استجواب ثلاثة أمناء عامون لثلاث بلديات بدائرة عين البرد لولاية سيدي بلعباس وفئة قليلة من مواطني البلدية وهم تحديدا أساتذة في سلك التعليم الثانوي.

فالتشكيلة التي تمثل سكان بلدية عين البرد متجانسة لأنها تتكون من ثلاثة انتماءات عشائرية وفئة دخيلة تعتبر قليلة جدا حتى وإن كانت تعرف توافدا كبيرا في الآونة الأخيرة جراء المخططات التنموية السكنية التي تقدم أحسن الخدمات بمبالغ مقبولة تساهم الدولة في جزء كبير منها لتعرض على جميع المواطنين دون

استثناء. لذلك فالعلاقة الدموية والتناسب الإثنى الذي يحدث على مستوى القبيلة أو على مستوى القبائل الثلاث[1] فيما بينها له أثره على الحياة الثقافية والسياسية فكل قبيلة تنظم مهرجان الوعدة Fantasia باسمها فقرية أولاد علي أو علياوة يحيون وعدة مولاي عبد القادر الجيلاني والمعايشية يحيون وعدة سيدي معاشو، والغوالم يحيون وعدتهم، وفي الحياة السياسية تقدم كل تشكيلة عناصرها التي تدافع عنها إلى آخر نفس يتجلى في الانتخابات المحلية الساخنة. ونتيجة ارتباط القبيلة بنشاطها الاجتماعي المتمثل في الفلاحة، فإنها بقيت على ارتباط كبير بالأرض تمسكا بقيم الملكية المشاعية البدائية **(مغنية لزرق**– 1980 –36)

لذلك نريد أن نستقرأ من تصورات هؤلاء واقع الفعل السياسي ومن يتسنى له تصدر قوائم الممثلين الانتخابية؟ فهل تخضع العملية لنظام القبيلة وثقافة العائلة العشائرية، أم تضبطها قوانين المركزية؟ وما هي ميزات أولئك الذين تولوا السلطة، هل هم أولئك الذين يملكون القرارات وقوانين الحكم المركزي، أم هم صنف انفرد بقوة الشعب الذي أختاره لهذه المهمة، أم هم أولئك الذين يثنون بولائهم الكبير لقبيلتهم التي تكون دائما ورائهم؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب طرح أسئلة مفتوحة أكثر والدخول في مناقشة مباشرة مع المبحوث مع الاعتماد على طرح أسئلة خاصة بالمراقبة وحشر المبحوث للتحدث عن أحسن الفترات التي عاشها مع ذكر أسباب ذلك وقد حاولنا تجنب كل ما قيل لنا باللغة المستعملة فمحورنا الفهم الخاص بالمقابلة حسب متطلبات البحث.

ب– مناقشة وتفحص مجريات النسق الثقافي للبلدية:

إن الجزائر بمؤسساتها المختلفة المركزية والمحلية وبآليات حركيتها الإدارية والسياسية التي كانت تنشط مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على

(1) التشكيلة القبلية الثلاثية (قرية أولاد علي– حي سيدي معاشو– وعين البرد المركز) تشكل في مجملها إقليم بلدية عين البرد.

جميع المستويات، لم تكن تحضى بكامل التقدير المؤسساتي رغم اتضاح هويتها وبروز معالمها في الشعب والإقليم والحدود، لأنها لم تتفتح بما فيه الكفاية مع الأنظمة الحديثة ومع مؤهلات وقدرات مواطنيها الذين حبستهم بما تغلغل فيهم من ارستقراطية حاكمة أحسنت استعمال جميع قوى الإكراه دون أن تترك لهم مجال التعبير في المشاركة الجماهيرية الواسعة لدواليب الإدارة والحكم، خاصة وأن التاريخ الجزائري قد سجل بحروف من ذهب المساهمات الشعبية في المقاومة الثورية التي يعترف بها كل العالم ولذلك تمت شرعنة شعبوية مؤسسات الدولة من خلال هذا الشعب.

إن جل التساؤلات التي نطرحها اليوم يدور صداها حول انشغالات المواطنين وحول تصوراتهم فيما يتعلق بالمساهمة المؤسساتية التي تخدم طموحاتهم، خاصة وأنهم على أهبة مستمرة واستعداد للتعاون المدني الذي يساهم في إثراء الثقافة المحلية، التي بإمكانها في هاته الحالة فتح الأفاق أمام الجميع، لذلك كانت إطلالتنا الميدانية منصبة خاصة على الإجراءات العملية بين جميع المتعاملين لمؤسسة البلدية سواء كانوا مستخدمين بمصالح الإدارة أو مواطنين أو هيئة منتخبة لها السلطة المطلقة للقرار، وكانت عملية البحث من جهة أخرى مركزة في دور القوانين وفهم خباياها والإيديولوجية الكامنة وراءها، لأن أهم ما يميز هذا المجتمع هو الحياة العضوية المعبرة عن التآلف والتضامن عبر نسق اللغة والأعراف والمعتقدات. (**محمد عاطف غيث** – 1987–47)، أما مدى نشاط البلدية من خلال الممارسة السياسية المحلية فقسناه إضافة إلى ذلك من خلال الوجه الحقيقي للتنمية التي وجدنا حولها أراءً مختلفة رغم ما تشخصه من واقع جديد، فهي تصب في ذلك الانبعاث الجديد والحيوي للحياة التنموية سواء تعلق الأمر بإصلاح الطرقات أو تقديم مشاريع سكنية جديدة أو بناء هياكل البنية التحية والتكثيف منها لتقوية أركان المجتمع المحلي، ولا يختلف الجميع في أن كوامن هذا الانبعاث

مرجعيته واحدة ووحيدة وهي القدرة الطاقوية وغلائها في السوق العالمي وانعكاساتها النسبية على التنمية الوطنية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص.

وللتحكم في التدابير التي تتم بموجبها العملية، ركزنا فهمنا على ثقافة الشخصية الحاكمة وهويتها التي قد تتلاءم مع وسطه الاجتماعي، رغم أن القانون يخول صلاحيات القرار لهذه الفئة المدعمة قضائيا ودستوريا، فالنظام السياسي للدولة يصيغ قوانين تخدمها والناخبون ينتقونها وفق نفس الإطار، فتكون هذه الهيئة بهذه الكيفية على استعداد لتسيير دواليب هذه التنمية، وانطلاقا من مكانتها المؤسساتية سواء كانت المجلس الشعبي البلدي (البلدية) أو المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، أو هيئة أخرى كالدائرة أو الولاية فهي المشرع الذي يقرر طرائق تسيير التناقضات داخل المجتمع ويتحول بالمفهوم التشريعي والنظري إلى مؤسسة معنوية قائمة بذاتها لها تصورها التجريدي للشرعية (**علي خليفة الكواري**–2001–55)، ونظرا لاختلاف المشارب الثقافية والأصول الاجتماعية لهؤلاء تختلف نتائج العمل المحلي وتفاديا منا للمغالطة التي مفادها أن التنمية الصحيحة هي النشاط السياسي الصحيح فيها ونؤكد أنه في حالة انعدام التنمية فإن ذلك شكلاً من أشكال الممارسة، وما كان يهمنا في كل هذا المسعى هو محاولة كشف الغطاء عن نوع التسيير المحلي بالمرور تدريجيا على مختلف المراحل والوقوف على حالات معينة كعينات تمثيلية، لذلك تعمل هذه الشخصية بطريقة سياسية على حسن استعمال العامل العرقي بوصفه مجال خصباً للاستحواذ على السلطة وعلى أعلى مستوى يمكن إدراج التضامن الاجتماعي حسب نوعية الفئات المختلفة كشرط أساسي للوصول إلى سدة الحكم، فمسألة السلطة في الجزائر هي ذات طبيعة بيروقراطية عسكرية (**عبد القادر يفصح**–1991–79).

فإذا رجعنا إلى الوراء وإلى تاريخ انتخاب أول مجلس بلدي تحديدا وإلى غاية اليوم، نجد أن العلاقة العملية بين المنتخب والمستخدم الإداري خاصة فئة أعوان الإدارة بمصلحة الحالة المدنية لم تتغير أبدا، فهي جد متدنية لأنها كمكانة اجتماعية لفئة عمالية جد مهمة تقوم بدور الوسيط القانوني بين القانون والحاكم المحلي وحتى المركزي وبين المواطن فهي فعلا انعكاس النظام، إن أصحابها أي العمال أو المستخدمين على وعي كبير بذلك، فهم يرون أنه من المفروض أن تكون لهم مكانة خاصة تمثيلية فعلا للدولة على الأقل فيما يتعلق بالهندام المحترم والموحد لجميع أعضاء هذه الشريحة، مثلما هو جار عليه الشأن في بعض المؤسسات الخاصة الثقافية منها والاقتصادية وحتى السياسية، إضافة إلى ذلك من المفروض أن تلقى هذه المصلحة كحالة قانونية وخدماتية كامل العناية خاصة وأنها في ظروف معينة ومناسبات محددة من السنة تدخل في اتصال متواصل ومباشر مع مختلف الفئات المجتمعية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدخول الاجتماعي في كل سنة فهم يجدون صعوبات جمة ومواجهات كلامية ساخنة حسب ثقافة المواطنين الذين يئسوا من طريقة معاملاتهم عند استلام وثائقهم الشخصية من حيث التأخر في إعداد وتحضير هذه المستلزمات أو مطالبتهم بأوراق قانونية أخرى من أجل الحصول على وثائق معينة كبطاقة الإقامة عبر وصل الغاز والكهرباء أو ملف بطاقة التعريف الوطنية التي يستعملها بعض الشباب، ولأنها حسب نظرهم لا تليق بمقام المواطن والمجتمع المدني، فإن البعض منهم يسيء لها ولنفسه ولبلده حيث يستعملها كأداة للجلوس خاصة وأنها كبيرة الحجم وهي مطوية إلى جزئيين، الشيء نفسه ينطبق على كل الوثائق الأخرى، فالإهمال الذي لحق بهذه الخدمة يعود بالدرجة الأولى إلى الإهمال الكبير الذي لقيته هذه المصلحة التي تعد الأساس المتين للبلدية، ولأنها تقوم بدور الوسيط كما ذكرنا فإنها شبيهة نوعا ما بمؤسسة الدائرة التي تنسق محليا بين البلدية والولاية لأنهما

(البلدية والدائرة) كجماعات محلية يستوفيان حق المنتخبين في كلا الهيئتين ورغم أهميتهما كما يقول أصحابها فهي إلى اليوم لم ترق إلى المستوى المطلوب منها من خلال نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في:

1/ رغم أهميتها وصعوبة المعلومات الدقيقة الخاصة بالأشخاص والممتلكات والمتابعة الشخصية لحياة مواطنيها ومكان إقامتهم والاتصال بهم بالإعلان المباشر للمشاريع المحلية والأوضاع الوطنية إلا أنها لم تستفد إلى يومنا هذا من إلحاقها بشبكة معلوماتية تختزن دقائق هذه المعطيات وتسهل عملية إنجازها وتقديمها في أوقات قياسية وبصفة متقنة للغاية. وحول هذه النقطة بالذات يرى أصحاب هذه المصلحة أنهم جد متأخرون عن الوضع الراهن فهم يقولون أننا في سنة 2011 ولم نستفد بعد من هذه المزية التي من المفروض أنها إن وجدت للخدمة توجد من أجل أن تكون متصلة بالشبكة الوطنية حتى يتسنى للمواطن في أي مكان كان وفي أي وقت شاء أن يتحصل على حقوقه بطريقة متقنة وسريعة لأن متطلبات الوقت الراهن في القطاعات الأخرى أنشأته على ذلك. وهذا ما هو جار عليه الحال الآن تقريبا منذ سنة 2013 إلى يومنا هذا.

2/ رغم أهميتها ووجوب تكوين أصحابها تكوينا جيدا من أجل حسن التحاور مع المواطن إلا أن التخصصات الموجودة بهذه المصلحة المتمثلة في عون مكتب أو عون إداري أو معاون أو مساعد هي من صلاحية أصحابها فمنذ الأيام الأولى لإمضائهم على عقود تشغيلهم وإلى غاية خروجهم على المعاش فهم لا يستفيدون كغيرهم من مستخدمي المصالح الأخرى من تربصات ولا حتى من أيام تكوينية لرفع مستوياتهم، ومن جهته لا يتدخل الأمين العام بتسيير أمور هؤلاء المهنية كأن يفسح لهم تداوليا فرصة ممارسة التخصصات الإدارية الأخرى بمصالح البلدية من أجل كسب خبرة أكبر ومعرفة بالإدارة، وهذا دليل سوسيولوجي صارخ على أن الممارسة السياسية تتركز في جوانب أخرى لدرجة الإفراط على حساب هذه

المأمورية الحساسة، وقبل أن نرجع إلى تحليل وتوسيع أسباب ذلك، نواصل التكلم عن هذه التركيبة على لسان أصحابها الذين يرون أن عنصر النساء لا يصلح البتة لهذا النوع من التخصص بالإدارة لأنهن نتيجة لرتابة العمل فهن يتحدثن أغلب الوقت عن أحاديث البيت وكيفية تأدية واجباتهم به وكيف تحضِر الأصناف والأطباق المختلفة للمأكولات والحلويات، إضافة إلى ذلك، فإن التشريع أعطاهن حق الأمومة وحق تربية أولادهن في الرضاعة، وهذا يحد من تواجدهن مركزات بعملهن، لكل هذه الأسباب فهن لا يصلحن لهذا النوع من العمل، فهؤلاء المستخدمين لا يختلفون في نظرتهم وثقافتهم وتعاملهم بالبلدية مع المواطنين لأنهم امتدادا لهم ولأنهم لا يثبتون ذواتهم مهنيا بشكل مريح رغم أن الإمكانية لذلك متوفرة وربما توجد بيد الهيئة الحاكمة فالعون هو بذلك مواطن ووجه آخر مغلوب على أمره يعيش أحوالا مزرية لا تستطيع البلدية أن تفكها، حيث أنه بدل أن تكون اهتماماته واتصاله بالبلدية دعما مهنيا في صيرورة الشؤون العامة كان العكس، لذلك تمثل لهم هذه الاهتمامات إشكالا كبيرا يعقد ديناميكية هذا الجهاز.

رابعاً: التمثيل السياسي والممارسات المحلية

ومثلما ذكرنا سابقا رغم أن المواطن على أهبة واستعداد كبير لتقديم خدماته لبلديته ولوطنه فإنه لا يستطيع لذلك فعلا، لأنه يرى الممارسات البيروقراطية أمام أعينه ولا يتلقى خدمات في المستوى إضافة إلى ذلك، هل توفر له وسائل الإعلام التنشئة الضرورية لذلك، وهل تقدم له المعلومات الصحيحة المتعلقة بشؤون إقليمه المحلية والتي لها علاقة مباشرة بانشغالاته، فالأخبار المقدمة بالتلفزيون تبدأ عناوينها الرئيسية بالشؤون السياسية المركزية المتعلقة بالرئيس والحكومة فيجد بذلك المواطن نفسه غريبا عن أحواله الذاتية لذلك دأبت القنوات الجزائرية الجديدة على معايشة أحوال المواطنين بكل أبعادها. ويعتقد أحد المبحوثين أن العهدة الحالية بالمجلس الشعبي البلدي خرجت ظرفيا عن القاعدة المحلية التي تنتج

نموذجا معينا يخضع لغلبة الفئة الأكثر للقبيلة الأكبر، ويعود ذلك إلى العودة القوية لحزب جبهة التحرير الوطني عبر التلفزيون خاصة عن طريق رئيس الجمهورية ربما من أجل الوقوف أمام الأحزاب الأخرى لأسباب سياسية يعاد إنتاجها محليا، خاصة منها حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي استغله بعض الانتهازيين حسب المركزية، لذلك كان ولأول مرة في تاريخ بلديتنا منتخبا من انتماء محلي قوي لكنه دائما ثانويا لقلة أفراده، ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى ما ذكرناه، ثم إلى قدرة هذا الحاكم على الممارسة النضالية التي باشرها مع الحزب لأكثر من عشرين سنة، وكمنسق بقسمته سبق له وأن شارك في عدة انتخابات محلية ووطنية ثم كان له ما أراد بعد أربعين سنة من الممارسة التسييرية التي كان يتداول عليها فقط عناصر من قبيلة أولاد على التي أنقسم منتخبوها إلى فئتين أو إلى قائمتين اختياريين وهذا ما استغله الحاكم وخدم مشروعه به.

أما فيما يتعلق بالوجه الجديد وحركة الانبعاث الاقتصادي والثقافي الذي يبرز بشكل ما من الأشكال فإن مردها للاحتياطي النقدي الكبير بخزينة الدولة، وقد غاب هذا النوع من التنمية بشكل كبير في التسعينات نتيجة لتدني القيمة المالية للبترول مقارنة بأسعاره اليوم ونتيجة للوضعية التي استدعت الإنفاق على مشروع الأمن الوطني، لذلك فالأوضاع اليوم تدعو المتسابقين على الانتخابات لاختيار من هم أقل شأناً في الحياة الاجتماعية وأكثر أمنا من أجل رئاستهم، على أن لا ينتمي السياسي لفئة معينة يرجع لها فضل تصنيفه، بل يجب أن تتلاءم طموحاته وأهدافه مع جميع فئات المجتمع، لذلك قد تبدو هذه الممنوعات وبعض الواجبات المذكورة شكلا قياسيا لممارسة قياسية، ولكن اختراقها هو كذلك شكلا اجتماعيا قد يكون نسقا سياسيا ما، يبين أن الحاكم لا يتمتع بالحرية المطلقة مما قد يلغي وبشكل جذري قرارات ومبتغيات الناخبين (**حسن ملحم**– 1988–121)، ولعل أهم ملاحظة في هذا الشأن والتي تحرك آلة الهيئة السياسية هي الأجرة التي يتلقاها

هؤلاء أثناء مهامهم فالمير (رئيس البلدية) إذا كانت أجرته 10.000 دج قبل التحاقه بالمجلس تبقى كما هي، وإذا كانت أقل من ذلك فإنه تتم الإضافة إليها إلى أن تصل إلى 15000.00 أما النواب والأعضاء فهم يتلقون أجرا إضافيا إلى أجورهم الأصلية والذي يصل إلى 2400.00 دج وإلى 800.00 دج عن حضورهم لجلسة خاصة بالمداولات فالقاعدة القانونية لشبكة الجور الخاصة بهم تدفعه إلى التفكير في مبالغ أخرى خاصة وأنهم يشرفون على تسيير المشاريع المحلية والتي تقدر بملايين الدينارات فمنهم من يشتري رفع الأيادي من قبل النواب من أجل تأكيد أخذ القرار في تسليم عقد المشروع لمن يقدم مبلغا ماليا مقابل استفادته من ذلك خارج إطار القانون والعقد المذكور.

ويبدو أن تطلعات الدولة في هذا الشأن هو الرفع من أجور هؤلاء إلى درجة بلوغها مئة ألف دينار جزائري.

إن التمثيل السياسي الذي تقدمه البلدية عن طريق هؤلاء المسئولين هو لإعطاء صورة حقيقية للدولة شريطة أن تسترجع قيمتها بتقديم خدماتها بشكل منطقي متعارف عليه أي بالتخلص من عقدة الميل إلى حزب معين أو فئة اجتماعية من المواطنين دون الأخرى أو إقصاء الجميع من أجل المصلحة الخاصة، لأن ذلك سيكون على حساب الدولة، ولأن الفعل السياسي الذي ينجر عنه رفض القيام بإجراءات تطبيق القانون من قبل هؤلاء المنتخبين قد تضر بالشخص والحزب والشعب. فتجليات العمل البلدي الذي يبرز في القضاء على البناءات الفوضوية ومتابعة كل شخص يمس بالشيء العام واحترام قوانين البناء والنظافة وغيرها من شأنه أن يعيد للبلدية هيبتها ومصداقيتها وبذلك أو بعدمه، فالبلدية من صلاحياتها الاهتمام بأمن المواطن والأملاك العامة والخاصة بممارسة سلطة الضبط الإداري وممارسة صلاحية المرفق العام ومتابعة شكاوي ومنازعات المواطن.

إن دراسة واقع بلديتنا جعلنا نقف على حقائق المراحل والنتائج التي تشربت فيها القوى الاجتماعية الوضع على مستوى الاختيار واندرجت الثقافة السياسية في ممارسة الطقوس والولاءات، لذلك وجدنا أنه من بين من وصل إلى سدة الحكم المحلي هم أول من فوضتهم شريحة مجتمعية كبيرة التي لها منطقها وثقافتها، لذلك قد نجد من بينهم من هم أكثر وزنا شعبيا، رغم أنهم لا يمتلكون ثقافة واسعة ولا دراسة بأمور التسيير. لكنهم يمتازون بالعزة والشخصية اللتان تعطيان ثقة متزايدة في نفسية هؤلاء بغية الزعامة والثقافة والاستقلالية في الرأي، لأن ذلك يجعل الشخص قادرا على الحديث ببراعة باستعماله لأساليب السخرية والجاذبية في نفس الوقت **(مجلة الأهرام** –2001).

أما الوزن الشعبي فهو الميزة المتعلقة بالمجتمع المدني وهو المأخذ التي تنتقد من خلاله الديمقراطية التي يصل باسمها من يمثل وزنا جماهيريا حقيقيا لاعتباره مخلصا أو من عائلة متميزة وشريفة دون معرفة ما إذا كان واعيا بأمور التسيير أولا، ونؤكد هنا أن مواجهة المواطنين وحل مشاكلهم ليس أمراً هينا بل يتطلب معرفة وعلما ومنهجا وتواضعا واستشارة، وهذا ما لا ينعكس البتة على واقع بلديتنا التي أصبحت صرحا حقيقيا لوصول من هم أكثر الناس شعبية وعروشية وإخلاصا وأخلاقا بدل من أولائك الذين يمتلكون المعرفة الحقيقية لوظيفة البلدية وكيفية معالجة أحوالها.

فمجال العمل السياسي عندنا تحده التقاطعات الاجتماعية بين الفئات العشائرية المحلية التي تشكل النسيج المجتمعي الذي عبر عنه أحد أقدم منسقي قسمة عين البرد بقوله : إن التمثيل السياسي هو بين الثلاثي والآخر حينما عبر عنها باللغة الفرنسية بقوله : il ya le trio et les autres فهو بذلك يراهن على المنافسة بين القبائل الثلاث الموجودة في البلدية والتي تقدم كل منها ممثلا عنها تدافع عنه في الانتخاب.

وأن طبيعة العلاقات الاجتماعية الفوق قبلية هي التي تحدد مكانة هذا الآخر في الإدلاء بصوته لممثله سواء لخصوصيات الشخصية أو لطبيعة المكانة والعلاقة الاجتماعية التي أصبح يمثلها وسط هذا المجال الجديد، وإذا اعتبرنا أن أول من أنتخب لأول مرة على رأس المجلس الشعبي البلدي في 1967 هو من خارج البلدية والقبائل المتصارعة، فإننا نجده بعد التحريات من إنتاج وتزكية قبيلة أولاد علي له أولا لقدرته على إقناع أعيانها بأنه سيمثلهم في كل الحالات، وثانيا أن هذه القبيلة لم تكن على استعداد لدخول هذه المجالس نظرا لانعدام أشخاص في مستوى المشاركة البلدية، خاصة وأن حركيتها كانت بين أعضاء جماعة الدوار وشيخ القبيلة، ويبقى بذلك تعليق أول منتخب لأول مجلس بلدي الذي تكررت عهدته ثلاثة مرات متتالية إلى غاية 1979 حينما كان يصرح قبيل إعلان النتائج بأن الفصل فيها سيكون بارزا حينما تصل صناديق الاقتراع بعد العملية الانتخابية من ما كان يسميه ب la chine populaire أو الصين الشعبية أي قبيلة أو قرية أولاد علي التي كانت تزكيه، الى أن أعدت أجيالا لها قابلية المشاركة السياسية منذ 1979 والى غاية العهدة الحالية، فالمعاينة الواقعية هي تأكيد سوسيولوجي آخر يوضح أن الممارسة السياسية القاعدية تبقى بين تأطير القانون المركزي وتفاعلات انساق الثقافة الشعبية في تثاقف متواصل، ولم يستثن هذا المنطق فترة التعددية الحزبية الأولى التي أنتجت حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي قدم تشكيلة بارزة بنفس الانتماء المذكور والذي بلغ نسبة كبيرة في الانتخابات المحلية، لا تختلف عن النسبة الوطنية حيث بلغ عدد أعضائها السبعة أعضاء من بين العشرة، وحاول هذا المجلس أن ينفرد بصيغة سياسية جديدة، خاصة وأن الشحنة العدائية للنظام حركت هذه الفئة فكانت تبدو متفائلة إلى درجة أنها كانت تعتقد بأنه سيكون لها شأنٌ كبير، لكن العارفين بهذه المسائل سواء من مختصين أو محليين أكدوا أن هذا المحك السياسي ما هو إلا رد فعل

آني، سنعود بعده إلى ما هو أدهى وأمر، وبعد التوقيف الاضطراري للمسار الانتخابي التعددي الأول كانت فترة التعيينات منافية ومفندة لحقيقة الإنتاج العشائري المحلي، ففي غياب هذا النموذج تدخلت الدولة مباشرة لسد الفراغ باشراك أعوانها في هذه المأمورية، فكان من بين من وقع عليهم الاختيار بالتعيين رئيسيين لدائرة عين البرد على التوالي، وبعض الإطارات المحلية وشاب عاطل وقد حتمت الظروف أمام هؤلاء العمل في ظل الولاء دون شروط، وبعودة الأحوال الانتخابية المحلية إلى الممارسة من جديد في إطار التعددية الثانية، عاودنا الرجوع للنمطية الأولى، والتي تنبني عل تضامن أفراد القبيلة لاختيار من يمثلهم، فهل تندرج مساعي هذا الممثل المحلي السياسية في إطار ما يخدم من اختاروه وانتقوه من بين كل الممثلين، وتكفينا آخر حالة لشخصية من القبلية الأكثر تواجدا بالمنطقة مثالا للجواب على ذلك، فكلما خضعت النتائج لهذا المنطق، يلتف بعض الأقارب من رئيسهم لمطالبته ببعض المزايات الخاصة، وهو ما حدث لهذا النموذج المذكور عندما انتظرت عناصر قبيلته حقها من السكنات الاجتماعية التي كان من وراء توزيعها دون أن تستفيد عناصرها بالشكل التي كانت تنتظره منه، فرغم أن التلاعبات السياسية ليست ملكا لمؤسسة الدولة وحدها حيث تتحكم فيها أيضاً وظيفة الأجزاء المحلية أي المجتمعات العائلية أو المهنية أو الدينية، إن هذه البنى لا تختزل الدولة، لأن قواعد الفعل السياسي المحلي هي القانون المؤطر والثقافة التي تتجلى في تضامن عناصرها والمصلحة الشخصية التي ينفرد بها هؤلاء لشعورهم بقوة قرارهم وسلطتهم التي تخترق حتى القانون، لذلك يمكننا أن نقول بأن المجتمع المحلي والسلطة التي تمثله والكيفية التي تم بها اختيار الممثلين يقودنا الى التكلم عن الوجود السياسي الذي يظهر عند جمهور المنتخبين الذين يختفون بمجرد انتهاء مهمتهم الوظيفية، وقد يظهرون إذا ما استفادوا أو شاركوا بشكل ما من الأشكال في صياغة العقل السياسي المحلي الذي غالبا ما

يستولي عليه الحاكم لوحده بتسخيره لأغراضه السياسية الشخصية، فهو يصنع نصب عينيه أهدافه وفي سبيل تحقيقها والوصول إلى ما كان يسعى إليه، فانه لا يستحق هؤلاء المنتخبين ولا يخدمهم بقدر ما يخدم نفسه، فتكون بذلك البلدية هيئة للممارسات الحزبية الشعبوية السطحية التي لا يعرف رئيسها كيفية التسيير، إلا أن الجانب السياسي في كل ذلك هو أن مسار الإنتاج السياسي وكيفية الانتقاء تشكل النهج الديمقراطي الصحيح، لأن انتماء الشخص المنتخب يكون للفئة التي اختارها المنتخبون خاصة وأنهم يسهرون بشكل قبلي على نزاهة النتائج، لذلك قد لا يهتم بإصلاح العيوب ولا المحاسن ولا بإدخال مفاهيم وتقنيات عمل جديدة، لذلك فإن ما يبدو من تنمية وانبعاث على هذا المستوى هو جزء بسيط جدا من أموال طائلة أنفقت في سبيل انجاز مشاريع كبيرة، وهذا فقط لأن البلدية أصبحت عرضة للتلاعبات وعدم الاستقرار والنهب واللامبالاة.

خامساً: تحفظات وملاحظات ختامية

إن هاته المحاولة البحثية هي مقارنة تتركز أساسا على مسألة السياسة والسياسي، وهي تفكير للعلاقة القائمة بين الأنماط الثقافية والاجتماعية المركزة على المستوى المحلي في اثنيه معينة، ولأنها تتفاعل كمعطيات فإنها تقر ظهور الشخصية المحلية، كما تذهب إلى مناقشة الأنساق التشكيلية للنظام العام، خاصة التداولي بغية معرفة وتجريد طبيعة الممارسة السياسية المتجهة كدلالات تطبيقية للقرارات المتخذة، وكترجمة لتلك الأنماط في تواصل وانسجام. واعتبارا لأن الصناعة السياسية بالمفهوم العملي شيئا آخر يتركز خصوصا في مصادر سياسية كامنة في المركزية وأخرى متحررة ومستقلة بذاتها متجلية في طبيعة الأنماط ومعايير الوعي السياسي على مستوى المجتمع المحلي من جهة، وفي التكوين الثقافي والاجتماعي والسياسي للشخصية المحلية من جهة أخرى. كل هذا يقودنا إلى اعتبار أن السياق الجامع بين طرفي الظاهرة السياسية والمتمثل في التراكم

الذي تجسده مصادر سياسية معينة والعمل السياسي الذي ينسق العلاقة بين الأشياء داخل المجتمع هو الذي يقودنا إلى مسايرة الظاهرة تاريخيا، من حيث التركيبة داخل الإطارات البنيوية المهيكلة لعلاقة الحاكم بالمحكومين، دون أن نهمل الجانب المفهومي المتمثل في المؤسسة التي تكمن فيها عملية الممارسة أو الدور المطلق بالمفهوم الوظيفي للكلمة، لأنه يواجه مختلف المظاهر الاجتماعية أو المطالب التي تصبوا إلى التغير والحركية في البناء الاجتماعي والتواصل فيه لضمان بقاء النسق السياسي بعيدا عن الفساد، ومن ثم فإن هذه الممارسات تعكس صفات جماعة أو إقليم ثقافي واقتصادي معين، يتحملها حاكم مكلف بمهام مكيفة حسب طبيعة المجتمع بسيطا كان أو معقدا.

ولأن الظاهرة السياسية لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تكون في غنى عن المشرب التاريخي، الذي له علاقة مباشرة بالنظام الكولونيالي مثل ما هو الشأن بالنسبة لمجتمعاتنا، فإن هذا الإرث أعطى من جهته، صيغة خاصة لتوزيع وتسيير الممارسة السياسية. إن هذا التراث المعرفي العالمي يشير إلى نقطة هامة تشترك فيها كل المجتمعات في علاقة الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها أو بالأحرى علاقته بالأرض، خاصة في حالة المجتمعات البسيطة القبل معقدة التي تتبني علاقتها في إطار البعد الاقتصادي بفضاءات اجتماعية كالمصنع والمؤسسة.

لذلك تتمثل العلاقة في حالة مجتمعنا بصفة عامة والمجتمع المحلي كانتماء له بصفة خاصة، في أن المالك للأرض لم يرث الأرض في الحقيقة عن آبائه فحسب، بل استعارها من أبنائه، هذه العلاقة الحميمة ترسم البناء الثقافي للمجتمع الذي يخلق بدوره النسق السياسي: فالمجتمع الريفي في الجزائر انطبقت ذهنيته المحلية على أنواع مختلفة من الحكم والممارسات، فأصبحت في الأخير شكلا من أشكال البيروقراطية: وقد أثرت طبعا وبشكل جلي للسيطرة الاستعمارية على البنية الاجتماعية التي تحولت تدريجيا إلى تقاسيم عشائرية متداخلة، أعطت بالتالي

تشكيلة اقتصادية وثقافية داخل شبكية اجتماعية معينة تضبطها نمطية حكم كشكل من أشكال السلوك السياسي، الذي قد يتمثل في القوة والقمع الضروريين، بشكل ظاهري ممارس، أو بشكل معنوي علني بغية السيطرة على الصراعات المختلفة لبلوغ الحاجات الاجتماعية.

إن الدراسات الناجمة عن التحليلات البنيوية تحصرنا في ناحية معينة، حيث تركز تحديدا على دراسة تراكيب الحياة الاجتماعية، انطلاقا من مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية، لذلك ولتغطية المعالم السوسيولوجية التي منطلقها الممارسة السياسية، فإن رؤية الإجراء البحثي هنا أساسية في مجال علم الاجتماعي السياسي، الذي يركز على الامتداد الأنثروبولوجي بتناوله للمجتمع البدائي وتكيفاته مع المنظومة السياسية، التي تستند بدورها على أنواع الريوع خاصة الاقتصادية منها.

المراجع :

1–شبلي إبراهيم أحمد علم السياسة– دراسة في قواعده الأصولية وضوابطه النظرية–الدار الجامعية 1985 ص16.

2–مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر– دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي ترجمة سمير كروم مؤسسة الأبحاث العربية 1980 ص 36.

3–محمد عاطف: علم الاجتماع الحضري مدخل نظري– دار المعرفة الجامعية 1987 ص47

4–عمار بلحسين– الأزمة الجزائرية ص 508 الطبعة الثانية 1999.

5–مصطفى القباح/ مقولة ابن خلدون/ أزمة الديمقراطية ص 405 الطبعة الأولى 1984.

6–علي خليفة الكواري– الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية/ ط2/ 2001. ص55.

7–عبد القادر يفصح– مشكلة السلطة في الجزائر/ الطبعة الثانية/1991. ص79.

8–حسن ملحم/ التحليل الاجتماعي للسلطة –1988– ص121.

9– مجلة الأهرام/ مقالات أسبوعية/01 /01 /2001.